

على سهام الباقيين اي على سهام باقي الوحدة من التصحيح لزواج
وام وعمر والمسئلة مع وجود الزوج من ستة وهي مستقيمة
على الوحدة الزوج منها ثلاثة اسهم وللأم سهمان وللعم الباقي
وهو سهم واحد فصالح الزوج عن نصيبه الذي هو النصف
على ما في ذمته للزوجة من المهر وخرج من البين فيفسر باقي
التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثنان يقدر سهمهما
من التصحيح ووج يكون سهمان من الباقي للام وسهم واحد للعم
كما كان الحال كذلك في سهامهما من التصحيح فان قلت هلا جعلت
الزوج بعد المصاحبة واخذ المهر وقروجه من البين بمنزلة
المعدوم واي فائدة في جعله داخل في تصحيح المسئلة مع انه
لا يأخذ شيئاً ورائها اخذه قلت فائدة انك جعلناه كان له
يكن وجعلنا التركة ما عدا المهر لانقلب فرض الام من ثلث
اصل المال الي ثلث ما بقي اذ يحسب الباقي بينهما اثنان فيكون
للأم سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ حقتلك الاصل
واذا اقلنا الزوج في المسئلة كان للام سهمان من الستة وللعم
سهم واحد فيفسر الباقي بينهما على هذه القطبقة فتكون مستقيمة
حقها من الميراث ولو فرض انه صالح العم على شيء من التركة
وتخرج من البين فالمسئلة ايضا من الستة فاذا طرح نصيب
العم منها بقي خمسة ثلثة للزوج واثنان للام فيجعل الباقي

اخماساً

اخماساً بين الزوج والام فالزوج ثلثة الخماس وللأم خمساً
وان ملحت الام على شيء وهي ميتة كانت المسئلة ايضا من
الستة فاذا طرح منها سهمان للام بقي اربعة فيجعل الباقي من
التركة ارباعاً ثلثة منها للزوج وواحد للعم والله اعلم بالصواب
باب الرد الرد ضد العول اذ بالعول نقص سهام
ذوي الفروض ويزاد اصل المسئلة وبالرد يزداد السهام
وينقص اصل المسئلة وبعبارة اخرى في العول يفضل السهام
على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام فنقول ما فضل عن
المخرج عن فرض ذوي الفروض ولا يستحق له من العصبية
يرد ذلك الفاضل على ذوي الفروض بقدر حقهم اي على
حسب النسب بين سهامهم الا على الزوجين فانه لا يرد عليهما
اصلاً كما في اول الكتاب وهو اي الرد على الوجه المذكور قول
عامة المجتهدين اي جمهورهم كعلي ومن تابعه منهم وبه اخذ
اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يرد المفاضل على ذوي الفروض بل
هو لبيت المال وبه اخذ عروة والذهري ومالك والشافعي
لكن المحققين من اصحاب الشافعي قالوا لو اذرس بيت المال يرد
الفاضل على ذوي الفروض بقدر فرايضهم والا لكان لبيت المال
وبروي عن ابن عباس رضي الله عنه انه لا يرد على ثلثة الزوجين
والجدة وقال عثمان يرد على الزوجين ايضاً المخرج من اي الرد

1957

Copyrighted Sa... University